

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الإنترپول والأفريپول أنموذجا

Institutional police cooperation for border governance - Interpol and Afripol as a model

عائشة قادة بن عبد الله

كلية الدفاع الوطني- الإمارات العربية المتحدة

aicha.benabdallah@ndc.ac.ae

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/22

تاريخ الإرسال: 2025/08/06

الملخص:

أصبح عالم اليوم صغيراً جداً؛ فهو يختلف عن عالم الأمس في تعقيداته وديناميكيته، بفعل شبكة الاتصالات الحديثة؛ كما ويسرت هذه التطورات سهولة أكبر للجاعات الإجرامية للقيام بأعمالهم غير القانونية متخطين بذلك الحدود الوطنية وهم جالسين على مكائهم أو يستخدمون هواتفهم النقالة.

تبحث هذه الورقة البحثية في إشكالية التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الشرطة الإفريقية (الأفريپول) والشرطة الدولية (الإنترپول)، فالدول الهشة أو الفاشلة أصبحت غير قادرة على السيطرة على حدودها دون أطر أمنية تعاونية مع جيرانها أو دولياً من أجل تبادل الخبرات والمعلومات وتتبع مسار الجرائم السيبرانية والقبض على المجرمين السيبرانيين.

الكلمات المفتاحية: التعاون الأمني، الجرائم المستحدثة، المجرم السيبراني، الإنترپول، الأفريپول.

Abstract:

Today's world has become much smaller; it differs from the world of yesterday in its complexity and dynamics, due to the modern communications network. These developments have also made it easier for criminal groups to carry out their illegal activities, crossing national borders from their desks or using their mobile phones.

This research paper examines the problem of institutional police cooperation for border governance—the African Police Force (Afripol) and the International Police Organization (Interpol). Fragile states are no longer able to control their borders without cooperative security frameworks with their

neighbors or internationally, to exchange expertise and information, track cybercrimes, and apprehend cybercriminals.

Keywords: Security cooperation, emerging crimes, cybercriminals, Interpol, Afripol.

مقدمة:

شهد مفهوم الأمن تطوراً سريعاً في فترة ما بعد الحرب الباردة متخذاً أشكالاً عدة، فبعد ما كانت الأداة العسكرية (التقليدية) هي القوة الوحيدة للأمن في الدفاع عن سيادة الدولة ضد التهديدات الخارجية انتقل ليشمل أدوات قوة أخرى غير تقليدية؛ كالديبلوماسية، الاقتصادية، المعلوماتية، السكانية، السياسية والجغرافية.

وفي ظل ازدياد التحديات الأمنية التي تواجهها الحكومات في عالمنا المعاصر بسبب عوامل عدة منها الانفتاحات والعولمة؛ والغزو التكنولوجي الرقمي؛ وازدياد حركة التبادل التجاري وانتشار التعاون الاقتصادي الذي عززته سهولة الوصول للأسواق وإزالة الحدود. ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تقارب المجتمعات والدول، كما عزز التطور السريع لوسائل الاتصالات والتواصل الاجتماعي تقارب شعوب العالم مما أدى إلى انتشار الجرائم المنظمة متخطية بذلك الحدود الوطنية، من جانب آخر تصاعد المد الإرهابي وعلى وجه الخصوص في البلدان التي تواجه عدم الاستقرار حيث تشكل الجماعات الإرهابية تحدياً لسلطة الحكومات الوطنية، وعودة ظاهرة فحاح (مصاد) الانقلابات العسكرية في بعض الدول في سياق التهديدات الأمنية، وتزايد موجات الهجرة غير الشرعية والنزوح مما أدى إلى تشكيل جماعات متطرفة، بالإضافة إلى عامل الاختراق بين الدول عن طريق الحدود المتنازع عليها والذي يسهل الطرق غير القانونية. جميع هذه العوامل فرضت على الحكومات وضع ترتيبات أمنية داخلية والتعاون الأمني العابر للحدود إقليمياً ودولياً لتأمينها مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار المنشود بين الأقاليم في إطار استراتيجية حوكمة الحدود.

برز مفهوم الحوكمة كمفهوم ناشئ ومعاصر في أواخر القرن العشرين، حيث تم ابتكار الفكرة بعدما واجهت عدداً من الأنظمة في العالم النامي قصوراً في تسيير شؤون المجتمع وسوء إدارة الثروات وتوزيعها بالإضافة إلى تحديات الشرعية. وبعد ظهور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للظروف الاقتصادية العالمية والانفجار السكاني، سعت مؤسسات دولية لصياغة فكرة الحوكمة كدليل لحكومات الدول النامية نحوها التغيير والإصلاح في النظام السياسي ومنح حرية التعبير عن الرأي للشعب¹. ومع إنشاء الاتحاد الأفريقي، تتعامل إفريقيا مع ما

¹ حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2004.

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الإنتربول والأفريبول أنموذجا

خلفته القوى الاستعمارية من خلافات وصراعات على حدود تتنازع الدول عليها وتسعى من خلال حوكمة الحدود لتحقيق السلم والأمن والتكامل في القارة¹.

وفي عصر— أصبحت فيه التكنولوجيا الرقمية عاملا مهما ومحركا لتطور البيئة الإجرامية وتناميها متخفية الحدود الجغرافية للدولة، برزت الضرورة الحتمية لتعاون أجهزة إنفاذ القانون (الشرطة) والأجهزة الاستخباراتية، والجمارك، والقوات المسلحة بين دول العالم لوضع سياسة تعاونية أكثر ترابطا ومرونة لتحقيق الأمن والاستقرار المنشود.

إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الوصول إلى إطار معرفي وتطبيقي حول التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود من خلال (الإنتربول والأفريبول).

وبالتالي تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: ما هي أهمية تطبيق التعاون الشرطي المؤسساتي بين الإنتربول والأفريبول في حوكمة الحدود؟

تساؤلات الدراسة: هناك عدد من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هي أبرز التهديدات الأمنية للجريمة العابرة للحدود الوطنية وكيف تؤثر على استقرار وأمن الإقليم؟ وما هي عوامل تفاقمها؟

- ما أثر تطبيق التعاون الشرطي المؤسساتي في حوكمة الحدود على أمن واستقرار القارة الإفريقية؟

- هل يمكن أن يساعد تطبيق مفهوم التعاون الشرطي المؤسساتي (الإنتربول والأفريبول) في تحقيق الأمن والاستقرار؟

فرضية الدراسة: تتمحور الدراسة حول فرضية أساسية تتعلق بـ:

يرتبط تحقيق الأمن الإقليمي ومجابهة التهديدات الأمنية في إفريقيا بمدى التعاون والتنسيق الأمني الشرطي بين الأفريبول والإنتربول.

منهج الدراسة: تجمع الدراسة بين المنهج الوصفي لتحليل وتفسير الظاهرة المدروسة (التعاون الشرطي المؤسساتي -الأفريبول والإنتربول) لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية؛ مع التركيز على دراسة حالة إفريقيا لسبب وجيه، أنها أصبحت ملاذاً للجماعات الإرهابية والجرائم المنظمة بفعل هشاشة الأنظمة الداخلية للدول (الصراعات والنزاعات الداخلية) وعدم امتلاكها للكفاءات والقدرات التكنولوجية لمتابعة هذه الجرائم العابرة للحدود.

¹ الاتحاد الإفريقي، مسودة استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود، تشرين الثاني، 2017.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في:

- 1- فهم خصوصية القارة الإفريقية وما هي التهديدات الأمنية التي تواجهها.
- 2- تحديد دور وتأثير التعاون الشرطي المؤسساتي بين الدول على حوكمة الحدود في إفريقيا.
- 3- تقييم الاستراتيجيات التعاونية الشرطية المؤسساتية في حوكمة الحدود لتحقيق الأمن والاستقرار.

1- مفهوم التعاون الشرطي المؤسساتي في حوكمة الحدود لمن هو موجه؟

أصبح العالم أصغر وأكثر ترابطاً، حيث تم إنشاء الأسواق المالية العالمية، ظهور نظام الخصخصة، تخفيض الحواجز الجمركية، أنظمة المعلومات الجديدة وتدفقات العملات غير الخاضعة للرقابة، ونتيجة للعملة فقدت الدول قدرتها على التأثير والسيطرة¹. ورغم إيجابيات ظاهرة العملة إلا أن إفريقيا بقيت على حالها، بقي الفقر والمرض يُسيطر على شعوب إفريقيا، وأصبحت هذه الشعوب ملجأً لبسط نفوذ المنظمات الإجرامية، حيث أصبحت مركزاً مهماً لغسيل الأموال ونهب الثروات، واستغلال دعم السياسيين وأصحاب النفوذ للتغلغل إلى كافة مناحي الحياة العامة.

1-1 أشكال التهديدات الأمنية في إفريقيا

جلبت التطورات في مجال النقل والاتصالات والتكنولوجيا فرصاً مذهلة؛ بما في ذلك المجرمين العابرين للحدود الوطنية، واستغلت المنظمات الإجرامية هذه الزيادة في التجارة العالمية، وأصبح من السهل على المجرمين نقل كميات كبيرة من البضائع غير المشروعة مثل المخدرات، الأسلحة وإخفاء المعاملات والمنتجات غير المشروعة، وغيّرت أجهزة الكمبيوتر والانترنت الطريقة التي تعمل بها الشركات غير القانونية²، في ظل هشاشة الحدود والانقلاط الأمني وأيضاً عدم قدرة رجال إنفاذ القانون على مسايرة تطورات وتغيرات النظام الدولي.

لطالما شكلت الحدود الرخوة والهشة عامل جذب للجماعات الإرهابية وللتجار غير الشرعيين الذين يعيشون على تجارة المخدرات، السلاح، الاتجار بالبشر- وغيرها من الجرائم غير القانونية؛ وقد ساعدتهم في ذلك الفشل المؤسساتي الذي تمر به الدول جراء التحولات السياسية، الاقتصادية والأمنية التي تمر بها في الآونة الأخيرة؛ مما عمق من عدم الاستقرار والأمن، وأصبحت الأوضاع تطل حتى دول الجوار القريبة منها بسبب طول الحدود الطبيعية من جهة وعدم القدرة على مراقبتها من جهة أخرى.

تُغطي إفريقيا 30.35 مليون كلم مربع، 6% من المساحة الإجمالية للأرض ونحو 20 % من إجمالي مساحة اليابسة، يبلغ طولها الساحلي بما في ذلك جزرها 40.036 كم، وتتكون من 55 دولة ذات سيادة. في إفريقيا،

¹ Huseyin Durmaz, international police cooperation as a response to transnational organized crime in europe: improvements in extradition, master of science. University of north texas, 2005, p. 14.

² Huseyin Durmaz, op cit, p. 15.

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الإنتربول والأفريبول أنموذجا

لا تتطابق حدود الدولة في كثير من الأحيان مع حدود الشعوب، وبذلك تتميز بثلاث أنواع من التوترات بين الدول المجاورة، وبين الدول وشعوبها، وبين الدول والعناصر العنيفة، بما في ذلك العصابات الإجرامية الدولية والجماعات الإرهابية، وانجر عنه في مرات عديدة نشوب نزاعات على الحدود مؤدية إلى عدم الثقة وعدم الاستقرار مع تداعيات إقليمية أوسع، حيث أن البعض منها قاد إلى الحروب، وبعضها استغرق في المتوسط من 5 إلى 6 سنوات ليتم تسويتها، والبعض الآخر لم يتم تسويتها بعد، مما عرقلت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحدودية، كما عرقلت التجارة والتكامل واستنزفت نفقات هائلة لتسوية الخلافات والنزاعات¹.

تشكل انتقال الجرائم من المجتمعات المحلية إلى المجتمع الدولي من أخطر التحديات التي يشهدها العصر الحديث، فالجرمون اليوم أصبحوا يستخدمون مختلف الوسائل الحديثة من اتصالات، وتقدم علمي بغية تحقيق أغراضهم وأهدافهم غير المشروعة، فأصبحت الجريمة في عالم اليوم أشد تطوراً وخطورة مما كانت عليه في السابق تتعدى الحدود الوطنية ويصعب في كثير من الأحيان مراقبتها وتتبعها والكشف عنها بشكل شبكات الجريمة المنظمة عالية التعقيد والتشابك².

وبما أن القارة الإفريقية تعتبر اليوم من أشد الأماكن العالية الخطورة، فقد أظهرت التقارير الوطنية وحتى الدولية أن دول القارة تعيش حالة انقلاط أمني، جراء غياب واضمحلال معالم الدولة الوطنية بسبب النزاعات والحروب؛ وما يزيد الأوضاع تعقيداً أن غالبيتها تفتقر إلى الآليات التكنولوجية الحديثة التي تسمح لها بتتبع الجرائم المنظمة.

لذا وفي ظل الظروف والبيئات المتغيرة، يستغل الإرهابيون والمتطرفون العنيفون، بما في ذلك داعش والقاعدة والجماعات التابعة لها، عدم الاستقرار والصراع لزيادة أنشطتهم وتكثيف الهجمات في جميع أنحاء القارة³. وتوصف المنطقة الحدودية بين دولة النيجر وبوركينا فاسو ومالي بأنها "المثلث الأخطر" حيث تنشط فيها التنظيمات الإرهابية بشدة، وتنطلق من تلك المنطقة لاستهداف مناطق أخرى، وزادت تلك التنظيمات من هجماتها وخصوصاً بعد الانقلاب العسكري في النيجر في أكتوبر 2023. أصبح داعش لاعباً أساسياً في منطقة الساحل، وبدأ في فرض أجندته وسيطر على مناطق واسعة شمال مالي، وبوركينا فاسو، وانتعشت أنشطة داعش الاقتصادية والمبادلات التجارية بين مدينة مينكا والنيجر والمناطق الخاضعة لنفوذه وبدأ التوسع بتمدد إلى الدول الأطلسية، مثل بينين وتوغو وساحل العاج⁴.

¹ الإتحاد الإفريقي، مرجع سابق ذكره، ص. 02.

² معاذ زياد حمد علي أحمد، التعاون الشرطي الدولي ودوره في مكافحة الجريمة المنظمة في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2019، ص. 31.

³ United nation, terrorism intensifying across Africa, exploiting instability and conflict, in web: [Terrorism intensifying across Africa, exploiting instability and conflict | UN News](https://www.un.org/en/news/story/2024/03/terrorism-intensifying-across-africa-exploiting-instability-and-conflict), date : 03-04-2024, heure : 13 :20.

⁴ المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "الجهاديون -ثقل الإرهاب في أفريقيا والتواجد العسكري الغربي"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.europarabct.com/?p=92456>، تاريخ الدخول: 2024-04-16، ساعة الدخول: 12:09

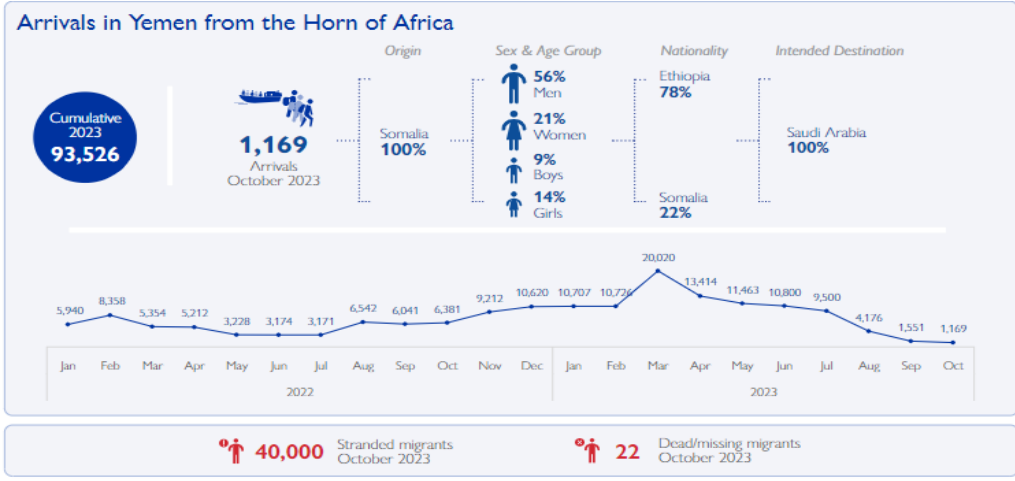
عائشة قادة بن عبد الله

نتيجة لوضعية اللاستقرار والأمن التي تعصف بالقارة، فقد وجد الأفارقة في الهجرة غير الشرعية ملاذاً لهم من خلال الاستعانة بالجماعات المنظمة لإخراجهم من بؤر التوتر مقابل مبالغ مالية يدفعونها لهم لتبريهم إما لدول قريبة (دول عبور على غرار الجزائر، المغرب، تونس) أو ليعبوا بهم البحر في اتجاه دول الشمال المتوسطي.

يساعد فشل الدول وانهارها وهشاشة حدودها، جماعات الجريمة المنظمة على التنقل بيسر بين الدول وصولاً إلى الوجهات التي يريدونها، مستعينين في ذلك بالجماعات الإرهابية أيضاً التي أصبحت على دراسة واسعة جغرافية المناطق نظير مقابل أو عائد مالي من خلال تأمين طرق تبريهم.

في العادة، يسعى المهربون إلى البحث عن طرق للتسلل عبر الحدود بغية تهريب البضائع أو الأشخاص؛ والحال في إفريقيا لا يختلف عنه اثنان؛ فلطالما وجد المهربون طرق جديدة للهجرة غير الشرعية، وتتوزع هذه الطرق على ثلاث أهمها¹:

الطريق الشرقي: يعد من أهم الممرات التي يستخدمها مهاجرو إثيوبيا، إريتريا والصومال؛ نحو دول الخليج بحثاً عن فرص اقتصادية أضعاف ما يحصلون عليه في بلدانهم الأصلية. وحسب الإحصائيات فقد غادر حوالي 300 ألف مهاجر إثيوبي نحو سواحل جيبوتي والصومال عام 2023؛ ووصل أكثر من 93.500 مهاجر من القرن الإفريقي إلى اليمن.



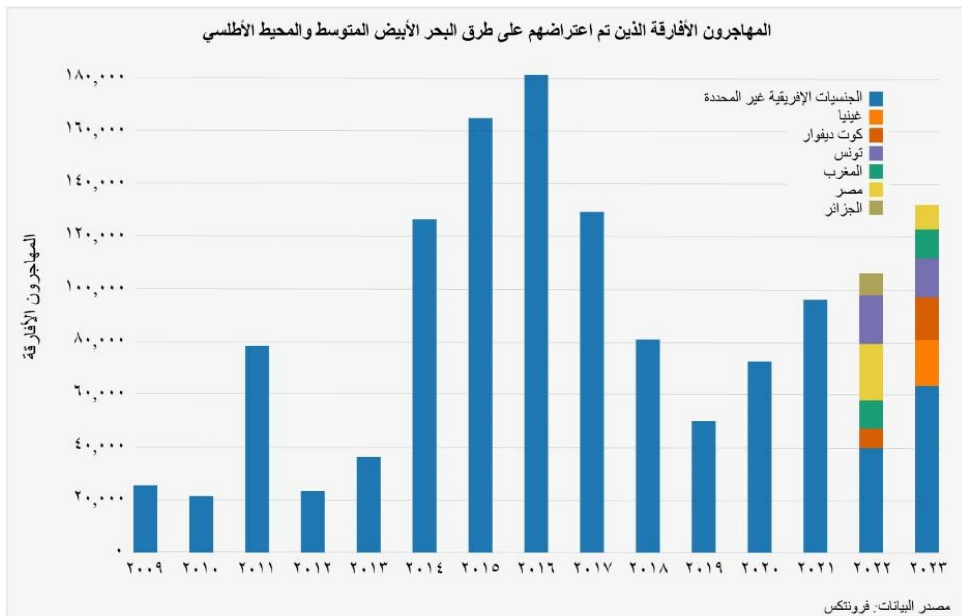
الطريق الجنوبي: لا يحظى هذا الطريق الجنوبي بنفس القدر من الاهتمام مقارنة بالطرق الأخرى للهجرة؛ إلا أن التقارير الدولية تشير إلى أنه في الآونة الأخيرة أن نحو 65 ألف مهاجر عبر من الطريق الجنوبي في عام 2023.

¹ ويندي وليمز، توجهات الهجرة الواجب مراقبتها في عام 2024، المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، في الموقع الإلكتروني: <https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-2024/>، تاريخ الدخول: 2024/02/15

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الإنتربول والأفريبول أنموذجا
كما وطبقاً لذات التقارير فإن هناك تزايد مخيف لأشكال التعذيب والعنف والاعتداءات النفسية والجسدية والجنسية ضد المهاجرين على هذا الطريق.

طريق البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى أوروبا: لطالما حظي الممر البحري باهتمام كبير من المهاجرين؛ وتقوم "فرونتكس" دورياً بتجميع المعلومات والبيانات حول أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وقد تم الوصول إلى ما مجموعه 1.37 مليون شخص أفريقي تم اعتراضهم على مدار الـ 15 سنة الماضية.

ويتزايد معدل المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى أوروبا بأعداد هائلة؛ أغلبهم من غينيا وكوت ديفوار وتونس والمغرب والجزائر كأكبر ست مصادر إفريقية لعمليات العبور عبر الحدود البحرية. وتشكل هذه الدول مجتمعة أكثر من نصف مجموع العمليات التي يتم اعتراضها في إفريقيا.



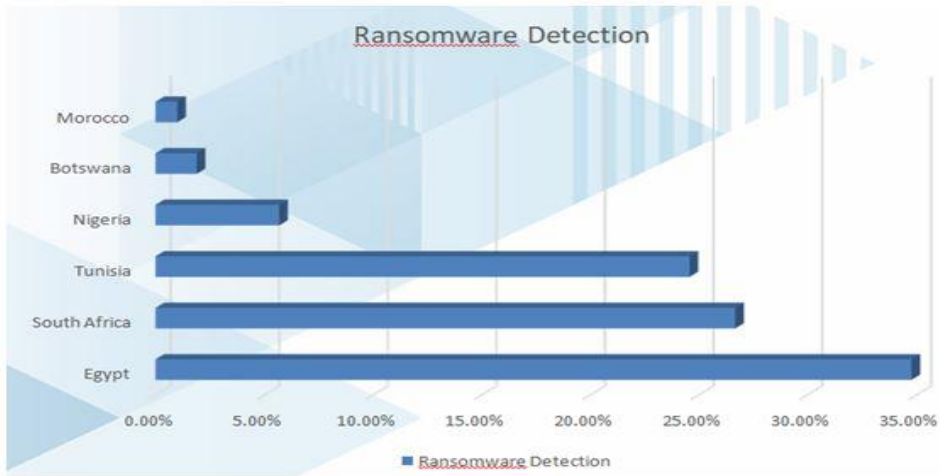
المصدر: Frontex | European Union Agency (europa.eu)

مع موجات العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي تنوعت أشكال الجريمة المنظمة، مستغلة بذلك الفجوات الرقمية وعدم قدرة الحكومات على التعامل مع هذا المتغير الرقمي، وذلك لشن هجمات سيبرانية على المواقع والمؤسسات الوطنية لتحديث بذلك أضرار مادية ومعنوية.

تقوم هذه الجرائم باستخدام تقنية المعلومات؛ وتعرف على أنها ظواهر غير إجرامية أنتجت المتغيرات الجديدة التي شهدها العالم؛ بكل ما له علاقة بالأوضاع الاقتصادية والثقافية وغيرها؛ مستخدمة في ذلك الوسائل

عائشة قادة بن عبد الله

المتطورة والتقنيات الحديثة؛ وتوصف بأنها على درجة عالية من المكر والخداع والقدرة على التخفي؛ إضافة إلى دقتها وخطورتها على الأمن والنظام العام¹.



المصدر: <https://pharostudies.com/?p=8387>

في ظل التطور العلمي والتقني الحالي؛ فقد رأى المجرمون أنها فرصة سانحة لهم لزيادة جرائمهم بطريقة مخترفة باستخدام هواتف ذكية من أجل سرقة البيانات والمعلومات لتنفيذ عمليات الاختيال؛ وتشهد إفريقيا انتشاراً واسعاً لظاهرة الابتزاز والاختيال واختراقات الحسابات البريدية². وقد أجرت شركة Kaspersky بحثاً خلّص إلى أنه تم كشف أكثر من 1.5 مليون برامج الفدية خلال عام 2020؛ يُذكر أيضاً بأن مصر-، تونس وجنوب إفريقيا تعاني من أعلى نسبة في إفريقيا؛ وتمثل مصر لوحدها ما يعادل 35% من جميع عمليات اكتشاف برامج الفدية في إفريقيا³.

2.1- تعريف التعاون الشرطي المؤسسي

تعد استنفال الجريمة المنظمة في المجتمعات النامية مدعاة للقلق، بحيث أن هذه الدول ليست لها القدرة الكافية على التعامل معها لنقص التكنولوجيا والعنصر- البشري-، فقد أصبحنا اليوم أمام سمات سواء دول أو جماعات أو حتى أفراد تمارس أعمال التجسس والقرصنة ونشر- الفيروسات من دول ومناطق بعيدة عن مكان حدوث الجريمة، وهذا ما يستدعي التعاون الأمني المؤسسي بين أجهزة إنفاذ القانون. تتم مكافحة الجريمة المنظمة

¹ هند نجيب، الجرائم المستحدثة وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية، المجلة الجنائية القومية، المجلد 66، العدد 3، 2023، ص. 04.

² الإنتربول، عمليات مشتركة في إفريقيا لمكافحة الجرائم السيبرانية، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/4/6/2/AFJOC>

³ جهاد فتحي، التهديدات السيبرانية بإفريقيا 2021، قراءة في تقرير الإنتربول، في الموقع الإلكتروني: <https://pharostudies.com/?p=8387>،

تاريخ الدخول: 2024/02/16، ساعة الدخول: 10:10.

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الإنتربول والأفريبول أنموذجا

الدولية والعابرة للقارات من خلال خلق، أو إنشاء أجهزة تعمل على الحد من الجريمة ومعاينة المجرمين وتعتقبهم وتقديمهم للعدالة لتوقيع العقاب عليهم؛ وفق نظام قانوني متفق عليه استناداً إلى الاتفاقيات الموقعة¹.

عرف العالم أشكالاً عديدة من التعاون الأمني كانت بدايته حين عمل اتحاد الشرطة في الولايات الألمانية بين عامي 1851 إلى 1866 من أجل السيطرة على الأنشطة السياسية، وأيضاً في مؤتمر مناهضة الأناركية في روما عام 1898 من أجل هيكلة الشرطة الدولية ضد الحركة الأناركية، بالإضافة إلى الجرائم السياسية كان ينظر إلى المخدرات والدعارة أيضاً على أنه تهديد مشترك في أوروبا².

يرجع بداية التعاون الدولي في المجال الشرطي بشكل رسمي إلى سنة 1904 حيث ظهرت ملامحه ضمنياً في الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الرقيق الأبيض والمبرمة في 18/05/1904 إذ نصت مادتها الأولى على أن "تتعهد جميع الحكومات على إنشاء سلطة بنك المعلومات حول استخدام الفتيات والنساء لأغراض الدعارة؛ ويتم مخاطبة الجهات بشكل مباشر تبعاً للاتفاقية الموقعة بين الأطراف"³؛ وكان المشاركون في المؤتمر الدولي الأوروبي الأول للشرطة الجنائية بموناكو في سنة 1914، قد أعربوا عن رغبتهم في تحسين العلاقات المباشرة بشكل رسمي بين مختلف الأجهزة في الدول؛ لغرض القيام بالأبحاث والتحقيقات التي من شأنها أن تسهل عمل القضاء الرديعي⁴، وفي سنة 1946 دعا "لوفاج" لمؤتمر دولي بلجيكا في الفترة ما بين 6-9/07/1946 وحضره مندوبي 17 دولة، وتم على إثرها التأكيد على إعادة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية واختيرت باريس كمقر لها⁵.

فرضت فكرة التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة نفسها، وأصبحت بمثابة الضرورة الحتمية في ظل سهولة ارتكاب الجرائم والسرعة على التنفيذ وصعوبة تعقبها؛ موازاة وأن بعض عناصر أجهزة الشرطة أصبحت أكثر تقوقع على نفسها وتتجنب مشاركة معلوماتها مع الآخرين مما عقد الأوضاع مما كانت عليه.

أصبح التعاون الشرطي يفرض نفسه تبعاً للتطورات والأحداث المختلفة؛ فلم تعد أجهزة الشرطة الوطنية قادرة على العمل بمفردها لمواجهة التهديدات الأمنية؛ لذا فإن الإنتربول تعمل على إيجاد بيئة مناسبة للتعاون مع الدول التي تتشارك الحدود والتهديدات على حد سواء، بغية توفير الدعم والتسهيلات وتبادل المعلومات وعقد الاجتماعات المشتركة ذات الصلة⁶. كما أنه يستهدف جميع الجرائم بشقيها الوقائي والقمعي، المحلي والدولي أيضاً⁷.

¹ جابر غنمي، "آليات التعاون الدولي الأمني"، العربي الإفريقي. في الموقع الإلكتروني: <https://www.arabafrikanews.com>، تاريخ الدخول: 2024-04-16، ساعة الدخول: 19:27.

² Huseyin Durmaz, op cit, p.28.

³ عبد القادر البقيرات، التعاون الأمني الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية. المجلد 46، العدد 2، 2009، ص. 268.

⁴ فنور حاسين، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق، 2013، ص. 09.

⁵ عبد القادر البقيرات، مرجع سابق ذكره، ص. 269.

⁶ الإنتربول، شركات الإنتربول مع هيئات الشرطة الإقليمية"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/5/4>، تاريخ الدخول: 2024/02/27، ساعة الدخول: 14:17.

⁷ معاذ زياد حمد علي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص. 31.

عائشة قادة بن عبد الله

حدث نوع من التقارب بين القانون الجزائي والقانون الدولي في مجال مكافحة الجرائم؛ والذي يتخذ أشكالاً متعددة¹:

- إنه قانوني عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- أيضاً هو قضائي من خلال توكيل القضاء الأجنبي بأعمال للقضاء الوطني.
- من جهة أخرى هو شرطي - بوليسي - يتمثل بمعاونة الأجهزة المتضررة لأجل البحث عن المجرمين الهاربين والقبض عليهم وتسليمهم للقضاء لمعاقبتهم.

2- الميادين الرئيسية لسياسة حوكمة الحدود والتعاون المؤسسي (الإنتربول والأفريبول)

تعدد مجالات التعاون الشرطي المؤسسي بين الإنتربول والأفريبول لحوكمة الحدود من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في بيئات متغيرة متحركة وتزايد حدة التهديدات الأمنية التي لم تعد تعترف بالحدود الوطنية.

1.2- الهيكلية المؤسسية للإنتربول والأفريبول

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الهيكلية المؤسسية لكل من الإنتربول والأفريبول، ومعرفة كيفية عملها وأهدافها.

1.1.2- الإنتربول:

هي أكبر منظمة شرطة دولية أنشأت في عام 1923 مكونة من قوات الشرطة — 190 دولة، مقرها الرئيسي- في ليون وللمنظمة أربع لغات رسمية؛ العربية، الإنجليزية، الفرنسية والإسبانية، وهي تعتبر هيئة تمثل عدة حكومات اتفقت مع بعضها لتكوين جبهة ضد الجريمة؛ وكان يطلق عليها في البداية "اللجنة الدولية الأولى للشرطة الجنائية"، وبعد ذلك أصبح المسمى "اللجنة الدولية الثانية للشرطة الجنائية"، وبعد ذلك تغيرت إلى "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" منذ عام 1956 إلى غاية كتابة هذه الأسطر

وللمنظمة أجهزة متخصصة تتمثل في؛ الجمعية العامة (تجتمع في دورات عادية مرة كل سنة)، اللجنة التنفيذية (المنفذ لقرارات وتوصيات الجمعية العامة ومتبعة تنفيذها)، الأمانة العامة (الجهاز التنفيذي الدائم وتقوم بالإشراف على تطبيق قرارات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية وتسيير الإدارة العام لمنظمة الإنتربول)، الأجهزة الثانوية (المستشارون، المكاتب المركزية التابعة لمنظمة الإنتربول، لجنة ضبط ملفات الإنتربول)². تقوم المهمة الأساسية للمنظمة طبقاً للمادة الثانية بالمهام التالية³:

¹ جال الحيدري، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، مجلة العلوم الأكاديمية العراقية، ص. 08، في الموقع الإلكتروني، <http://www.iasj.net>

² عائشة عبد الحميد، النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودورها في مجال التعاون القضائي الشرطي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 11، 2020، ص. 5-1.

³ المرجع نفسه، ص. 7.

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الإنتربول والأفريبول أنموذجا

- العمل على تأمين شامل لتبادل المساعدة بين مختلف سلطات الشرطة الجنائية في إطار القوانين القائمة والتزاما بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبخاصة ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الديني أو العنصري.

- مساعدة المؤسسات على المساهمة الفعالة في التصدي لجرائم القانون العام ومكافحتها.

تقوم الإنتربول بنشر- نشرات دولية خاصة، وتختلف هذه النشرات حسب الألوان فمنها الحمراء التي تقتضي- بالبحث وإيقاف الأشخاص بالقبض عليهم، والزرقاء غرضها تحديد مكان تواجد أي شخص تم الاشتباه به في قضية معينة، بالإضافة إلى السوداء غرضها التعرف على هويات الجثث التي عثر عليه، لكل هذا تضاف بعض النشرات الفنية ذات الصلة بالأطفال المفقودين والعملات المزيفة ونشرات الأنتربول الخاصة¹.

تنص المادة 2 من النظام الأساسي للإنتربول على "تنمية وتوسيع التعاون بين جميع سلطات الشرطة في دول الأعضاء، في المقابل فإنها تتمتع وتتجنب التدخل في الشؤون والقضايا الداخلية ذات الصلة بالدين أو العرق أو السياسة؛ ولكن مشكلة الجريمة لم تشغل المجتمع العالمي على المستوى الشرطي والملاحقة فحسب، بل أشغلتها في البحث عن أسباب الجريمة، والعمل على معالجة المجرمين لإعادة تأهيلهم مرة اجتماعيا حتى لا يعودوا مرة ثانية إلى الجريمة²."

2.1.2- الأفريبول:

تم إطلاق فكرة إنشاء آلية الاتحاد الإفريقي "الأفريبول" تزامناً وانعقاد الدورة 22 للدوة الإقليمية للمنظمة الدولية الإنتربول بتاريخ 10 ديسمبر 2013، واعتمدت 41 دولة التوصية 7 بالإجتماع والمتعلقة بدراسة إنشاء منظمة الإفريبول. وعلى هامش ذلك عقد في الجزائر اجتماعاً بين قادة الدول الإفريقية للبحث والتشاور حول المشروع، وتهدف الآلية إلى ما يلي³:

- وضع جدول للتعاون الشرطي على مختلف المستويات الاستراتيجية والعملياتية وحتى التكتيكية بين مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء.

- صد ومنع الجريمة العابرة للحدود والكشف المبكر عنها عن طريق أعمال أساليب التحقيق مع الجهات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.

¹ المرجع نفسه، ص. 9.

² جمال الحيدري، المرجع نفسه، ص. 36.

³ النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "الأفريبول"، الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر، أديس أبابا (إثيوبيا)، 2017، ص. 5.

عائشة قادة بن عبد الله

- تحسين وتطوير القدرات الوطنية لأجهزة الشرطة في الدول الأعضاء، بإنشاء وبناء المراكز للتدريب والتكوين تتماشى والسياق الإفريقي، بالإضافة إلى التنسيق مع كافة الهياكل الماثلة لذات الغرض.
- تصميم وإعداد استراتيجية افريقية منظمة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية في إطار تنفيذ سياسات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة.
- العمل على تقديم المساعدة الفنية في مجال التدريب وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين مختلف مؤسسات الشرطة، وبخاصة في مناطق النزاعات المسلحة ودعم عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي.
- واقتداءً بالمنظمات الأخرى؛ فإن الأفربول يمنع أي تدخل من جانب أي دولة من أعضاء في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويفرض احترام السيادة والقوانين الوطنية لجميع الدول، أيضاً الالتزام بالمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنساني استناداً إلى القوانين والمواثيق على غرار الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وأيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنساني¹.
- من اختصاصات الجمعية العامة للإنربول أنها تقوم بتحديد السياسة العامة للمنظمة إضافة لإصدار التوصيات في القضايا التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها، وبشكل عام على وضع الأسس والقواعد العامة المناسبة لتحقيق أهداف المنظمة، والمثلة في المعلومات المتبادلة بين مختلف الأجهزة على نطاق واسع، ووضع نظم من تسهم بشكل فعال على مكافحة الجرائم المنظمة².

2.2. تعريف حوكمة الحدود

إن ضمان الأمن والإدارة الفعالين للحدود أمر لا بد منه لمنع والتصدي لتدفق الإرهابيين المشتبه بهم والمقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود البرية، البحرية والجوية. كما أن أمن الحدود وإدارتها ضروريان أيضاً لكبح النقل غير المشروع عبر الحدود للأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد الخطرة والسلع والبضائع التي يمكن استخدامها لأغراض إرهابية³

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي OECD بأنها "مختلف العلاقات الرابطة بين إدارة الشرطة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"، كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها "جملة القوانين والقرارات والنظم التي تسعى لتحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري من خلال اختيار الطرق الملائمة والناجعة لأجل تحقيق الخطط والأهداف على الاختلاف سواء في القطاعين العام أو الخاص⁴.

¹ المرجع نفسه، ص. 6.

² ودرار أمين، الشرطة الجنائية الإفريقية – الأفربول، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 34، العدد 01، 2020، ص. 145.

³ الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، أمن وإدارة الحدود، في الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/counterterrorism/ar/border-security-management>، تاريخ الدخول: 2024-04-16، ساعة الدخول: 16:00.

⁴ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، يومي 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجبلان، ص. 13-12.

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الإنتربول والأفريبول أنموذجا

عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي مرت بها العديد من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية وروسيا عام 1997، استدعى الأمر وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة في الشركة¹. تهدف الحوكمة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها: الشفافية، المساءلة، المسؤولية والمساواة.

نص الإتحاد الإفريقي في قانونه التأسيسي في المادتين (3-4) على مجموعة من المبادئ التي تصب في قالب الحوكمة وأهمها: الحكم الديمقراطي، احترام حقوق الإنسان، العدالة والتنمية إضافة إلى سيادة القانون والشؤون الإنسانية؛ وأكدت الاتفاقية المنشأة له على التعاون الحدودي (اتفاقية نيامي 2012) وضمان الإدارة المتكاملة والفعالة للحدود وتعزيز علاقات الجوار بين سكان المناطق الحدودية وباقي الجهات المختصة².

3.1.2- جهود الإتحاد الإفريقي في حوكمة الحدود وآليات التعاون مع الإنتربول

لطالما اقترن السلم والأمن في إفريقيا اقتراناً وثيقاً بحوكمة الحدود وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية، وأظهرت مفوضية الإتحاد الإفريقي التزامها الراسخ بشأن الحدود بتحويل طبيعة تسيير الحدود من خلال إنشاء برنامج الإتحاد الإفريقي بشأن الحدود بغية تعزيز مبادرات السلم والأمن والتعاون الثنائي بين الدول الحدودية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الإفريقي اعتمد العديد من الأدوات الاستراتيجية والقانونية بالإضافة إلى خطط السياسات التي يجب أخذها في الاعتبار في هذه الاستراتيجية، وتمثل هذه الأدوات في معاهدة أوجا 1991، الاتفاقية الإفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية 2003، إطار سياسة الرعي في إفريقيا 2001، الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2025³.

أطلق الإنتربول مشروعاً جديداً في إفريقيا سمي بـ I-One يسعى من خلاله لتجهيز المكاتب المركزية الوطنية بالمعدات التكنولوجية المتطورة، إضافة إلى تدريب الكوادر الوطنية حصراً منها على التحسين وإنفاذ القانون؛ كما ويسمح برنامج منظومة المعلومات الشرطية لغرب إفريقيا التي يقع تحت مسؤولية الإنتربول على تجميع المعلومات ومساعدة الأجهزة لإنفاذ القانون في إفريقيا⁴.

لذا فإن أجهزة الشرطة تحاول تكثيف جهودها للتعرف على الجرائم المستحدثة، والعمل على تصميم الخطط من أجل الوقاية ومكافحتها، ومن الناحية التنظيمية أيضاً تسعى إلى تطوير الهياكل التنظيمية وذلك بإنشاء وحدات جديدة لها القدرة على التعامل مع مختلف التهديدات الأمنية، كما أنه يقع على عاتقها إعداد البحوث والدراسات

¹ مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة. ص.5. <https://arabgovernance.net>

² مسودة الإتحاد الإفريقي، مرجع سابق ذكره، ص. 4.

³ نفس المرجع، ص.ص. 6-7.

⁴ الإنتربول، التحالف بين الإنتربول والأفريبول، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/20> ، تاريخ الدخول:

2024/02/28، ساعة الدخول: 12:11

عائشة قادة بن عبد الله

عن الجرائم وأساليب ارتكابها، وسبب الجريمة وما الدوافع لذلك بالإضافة وكيف يمكن تمييزها عن الجرائم التقليدية¹.

في إطار جهودها الدؤوبة، تعمل الإنتربول مع جميع الدول من أجل مساعدتها في متابعة وملاحقة المجرمين الدوليين ومن تم تقديمهم للمحاكمة، أيضاً فإنها تسعى إلى إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات يمكن تبادلها بين الأجهزة الشرطية²، وتحتوي هذه القاعدة، على ملايين المعلومات الخاصة بالأسماء والصور لمجرمين وإرهابيين مع سجل لبصمات الأصابع، إضافة إلى كل ما يتعلق بالاعتداءات الجنسية على الأطفال من صور وجوازات سفر والسيارات كذا الأعمال المسروقة³، بالإضافة إلى تفاصيل حول 135.000 مقاتل إرهابي أجنبي، الأمر الذي يجعل من الإنتربول أكبر هيئة دولية في جمع المعلومات خاصة فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب وجنسياتهم وهوياتهم من مختلف المناطق والسجون، وقد أشار الأمين العام للإنتربول "يورغن شتوك" أنه في حالة تبادل معلومات حول الإرهاب على المستوى العالمي، فإن ذلك سيؤدي إلى دقيق عالي في حركة المرور أو المراقبة لجوازات السفر وذلك من شأنه إحباط أي عمليات إرهابية قد تقع مستقبلاً⁴.



تقوم علاقة الأفربول والإنتربول على بشكل رئيسي - على مكافحة الجرائم وتعقب المجرمين، وتعد جرائم الفضاء الرقمي من أشد وأكثر الجرائم انتشاراً وأخطرها على الإطلاق في الآونة الأخيرة، وفي ظل ضعف المنظومات التقنية للدول فإن أمنها السيبراني سيكون مختزلاً في معظم الأحوال، ويسمح للمجرمين السيبرانيين بتحقيق أهدافهم جراء الاختراقات المتكررة للحصول على المعلومات⁵.

أنشأ برنامج ISPA لدعم الأفربول بغية تعزيز مكانتها كهيئة متقدمة في إفريقيا تهدف إلى التقليل ومنع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية على غرار الإرهاب، الجرائم السيبرانية والمالية. ويسعى البرنامج على وجه الخصوص إلى تنمية القدرات المؤسسية للأفربول من خلال تزويدها بالأدوات والطرق الحديثة للتحقيق والتحليل وتبادل المعلومات بالإضافة إلى التعرف على أفضل الممارسات. كما وتتيح هذه الأنشطة زيادة الكفاءة

¹ هند نجيب، مرجع سابق ذكره، ص. 6.

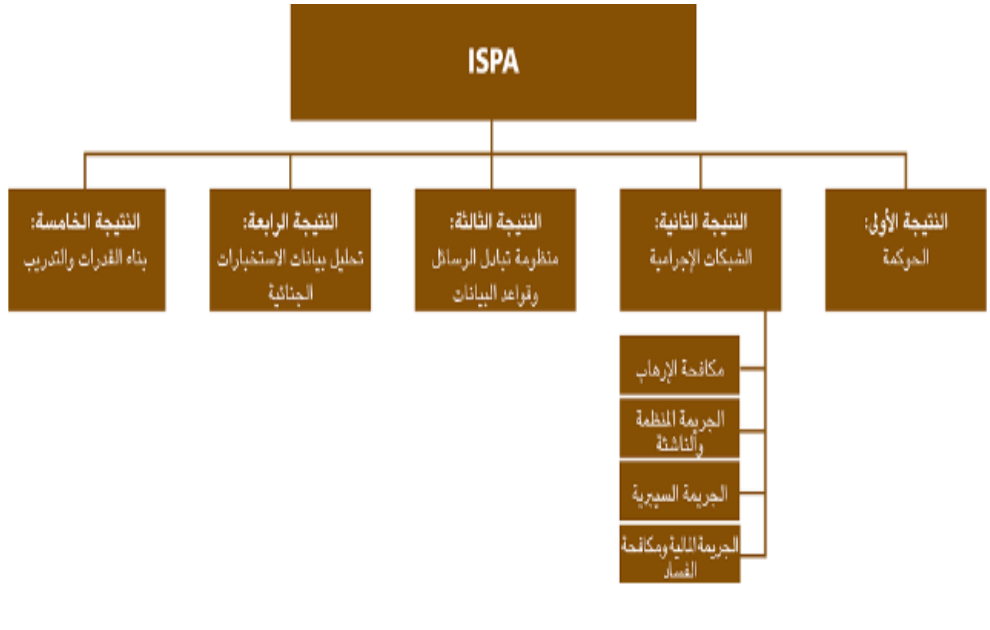
² معاذ زياد حمد علي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص. 44.

³ الإنتربول، الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمناً، الأمانة العامة، ص. 02.

⁴ الإنتربول، "منع الإرهابيين من التنقل"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/4/5/4>، تاريخ الدخول: 2024-04-17، ساعة الدخول: 11:57.

⁵ عبد العزيز لزعر، رشيد زباني، آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي - الأفربول -، مجلة متون، المجلد 14، العدد 03، 2021، ص. 259.

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود-الإنتربول والأفريبول أنموذجا
والفعالية للأجهزة إضافة إلى التنسيق الشرطي بينها وبين أجهزة الشرطة المحلية في الدول الإفريقية بما يتوافق والسياسات الوطنية¹.



المصدر: <https://www.interpol.int/ar/5/4/1>

- يعد عام 2020 فترة أولية لبدء تنفيذ البرنامج لمدة ثلاث سنوات مقسم على مرحلتين؛ المرحلة الأولى حتى مارس 2023، والمرحلة الثانية والتي تم تمديدها إلى غاية ديسمبر 2026، ويحاول البرنامج تحقيق النتائج التالية²:
- تدعيم إطار الحوكمة في الأفريبول من خلال تقديم المشورات القانونية والاستراتيجية والميدانية، بالإضافة إلى تأمين مجال حماية البيانات.
- تحسين قدرات الأفريبول من أجل تفكيك المجموعات الإجرامية الإرهابية، وما يرتبط بها من جرائم منظمة أخرى.
- العمل على استحداث وإنشاء منظومة أفريبول للمعلومات تسمح بزيادة وتعزيز التواصل من خلال توفير الدعم الفني والتقني للوصول إلى منظمة الإنتربول.

¹ الأفريبول، "برنامج الإنتربول لدعم الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بأفريبول"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/5/4/1> ، تاريخ الدخول: 2024/02/15.

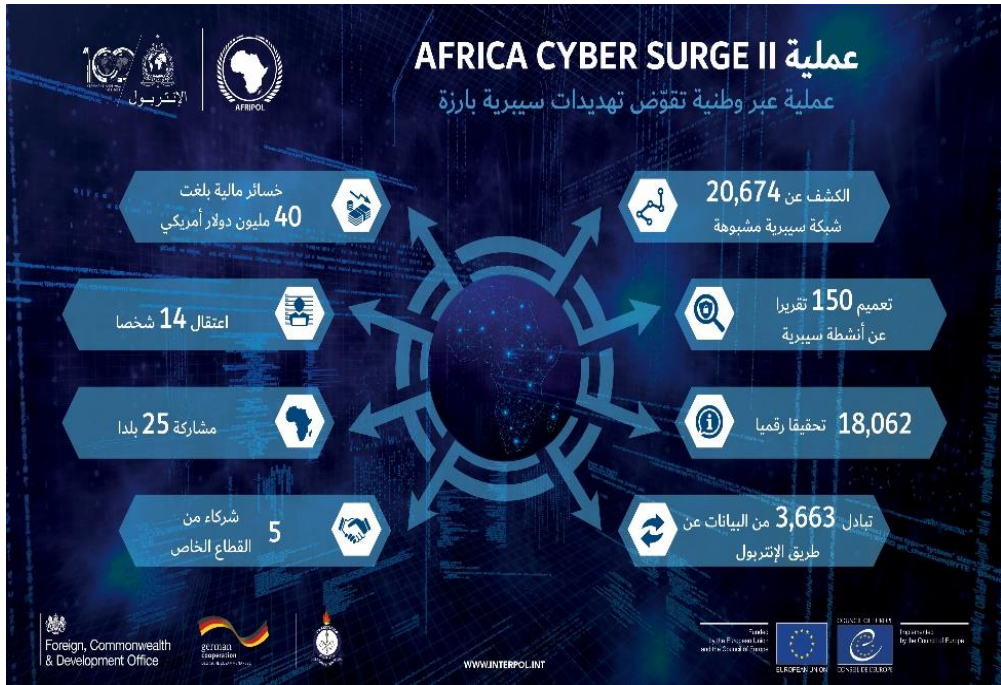
² المرجع سابق ذكره.

عائشة قادة بن عبد الله

- دعم وحدة الأفريلول لتحليل بيانات الاستخبارات الجنائية عن طريق توفير المعدات التقنية وتقديم البرامج التوجيهية والتكوينية والتدريبية حسب الاحتياجات.

- مساعدة الدول في بناء قدراتها عن طريق تقديم المشورة الفنية والتقنية وتنظيم ورشات العمل.

شاركت الأنتربول والأفريبول في عملية مشتركة في المطارات والموانئ البحرية والحدودي البرية تحمل مسمى Flash Pact لمكافحة الإرهاب وضبط البضائع المحظورة، وقد تمت على مرحلتين شهري جويلية وسبتمبر 2020، لغرض تعزيز وتحسين قدرات وأعوان حراس الحدود وكذا الضباط في الكشف المبكر عن الإرهابيين، وذلك باستخدام قواعد البيانات التي تحوز عليها الإنتربول (الأفراد المطلوبين دولياً)، وشاركت في العملية أحمزة أخرى إلى جانب الشركة على غرار الجمارك والخبراء، من مختلف الجهات والأماكن مثل أبيدجان، نبروي وياوندي¹.



المصدر: <https://www.interpol.int/ar/5/4/1>

تولت إدارة مكافحة الجريمة السيبرانية التابعة للإنتربول تحت إشراف مكتب إفريقيا لعمليات مكافحة الجريمة السيبرانية وبرنامج الإنتربول لدعم الاتحاد الإفريقي فيما يتصل بالأفربول ISPA إدارة عملية Africa Cyber Surge II والتي أطلقت في أبريل 2023، ودامت أربعة أشهر للكشف عن المجرمين السيبرانيين، وعن البنى التحتية المعوزة للخطر، وكان الهدف منها تسهيل التواصل وتوفير وتبادل المعلومات وتحليلها بين الدول، وأيضاً

¹ INTERPOL, first Interpol – Afripol counter terrorism operation, October 2022, p.01.

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود - الإنتربول والأفريبول أنموذجا

تنظيم التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون الإفريقية لمنع عمليات الابتزاز السيبري والتصيد الاحتيالي والاحتيال بالبريد الإلكتروني المهني لتحويل الأموال¹.

خاتمة:

من المفارقة العجيبة أن القارة الإفريقية اليوم تتنوع فيها مختلف أشكال ومصادر الجريمة بشقيها التقليدي والحديث، فالأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والأمنية التي تمر بها دول القارة تزيد من حدة تردي الأمن والاستقرار وتساعد على تفشي - هذه الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتستغل بذلك حاجات الأفارقة تحقيقاً لأهدافها ومصالحها.

تعد الحاجة إلى التعاون الأمني أحد الضرورات الملحة والأساسية لمواجهة التهديدات الأمنية في ظل البيئات المتغيرة المتحركة، التي لم تعد تعترف بالحدود الطبيعية التي تعددت طرق اختراقها برأ، جواً، بحراً وحتى سيرانياً.

تطرح فرضية التعاون الشرطي المؤسساتي بين الإنتربول والأفريبول فرصة لتطوير واستثمار الخبرات وتبادل المعلومات لتوفير بيئة أمنية سليمة للأفارقة أنفسهم وللنظام الأمني العام في الدول الإفريقية، في ظل حالات الفشل المؤسساتي التي صاحبت العديد منها في الفترات الأخيرة جراء التدخلات والانقلابات العسكرية، مما عقد الأوضاع الأمنية وساعد على تفاقم الأزمات الداخلية وغذى النزاعات المسلحة باعتبار أن إفريقيا أصبحت إلى حد بعيد مسرحاً للعب لتحقيق مصالح استراتيجية خارجية.

في نهاية الورقة البحثية؛ خلاص الباحثين إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- فتح المجال للكوادر الوطنية الإفريقية للمشاركة في اقتراح الحلول وتصميم الاستراتيجيات.
- إقامة تنمية شاملة حقيقة أساسها الفرد الإفريقي تحقيقاً للأمن الإنساني.
- بناء شراكات قانونية ردعية فعالة بين الدول الإفريقية أنفسهم.
- تبادل الخبرات العلمية والبيانات حول المجرمين وتسليمهم للعدالة.
- التوعية الأمنية للأفارقة بالمخاطر التي تحملها التهديدات الأمنية.

¹ الإنتربول، الجريمة السيبرية: اعتقال 14 شخصاً وتفكيك آلاف الشبكات السيبرية غير المشروعة في إطار عملية africa، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/1/2023/14-Africa>، تاريخ الدخول: 2024/02/16، ساعة الدخول: 8:42.

عائشة قادة بن عبد الله

قائمة المراجع :

المواقع الرسمية

1. الاتحاد الإفريقي، مسودة استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود، تشرين الثاني، 2017.
2. الأفريبول، "برنامج الإنتربول لدعم الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بأفريبول"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/5/4/1>، تاريخ الدخول: 2024/02/15.
3. الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، أمن وإدارة الحدود، في الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/counterterrorism/ar/border-security-management>، تاريخ الدخول: 2024-04-16.
4. الإنتربول، "منع الإرهابيين من التنقل"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/4/5/4>، تاريخ الدخول: 2024-04-17، ساعة الدخول: 11:57.
5. الإنتربول، التحالف بين الإنتربول والأفريبول، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/20>، تاريخ الدخول: 2024/02/28، ساعة الدخول: 12:11.
6. الإنتربول، الجريمة السيبرية: اعتقال 14 شخصاً وتفكيك آلاف الشبكات السيبرية غير المشروعة في إطار عملية africa، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/1/1/2023/14-Africa>، تاريخ الدخول: 2024/02/16، ساعة الدخول: 8:42.
7. الإنتربول، الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمناً، الأمانة العامة.
8. الإنتربول، شراكات الإنتربول مع هيئات الشرطة الإقليمية"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/5/4>، تاريخ الدخول: 2024/02/27، ساعة الدخول: 14:17.
9. الإنتربول، عمليات مشتركة في إفريقيا لمكافحة الجرائم السيبرانية، في الموقع الإلكتروني: <https://www.interpol.int/ar/4/6/2/AFJOC>
10. النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "الأفريبول"، الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر، أديس أبابا (إثيوبيا)، 2017.
11. United nation, terrorism intensifying across Africa, exploiting instability and conflict, in web: [Terrorism intensifying across Africa, exploiting instability and conflict | UN News](https://www.un.org/counterterrorism/ar/border-security-management), date : 03-04-2024, heure : 13 :20.

الكتب

1. Huseyin Durmaz, international police cooperation as a response to transnational organized crime in europe: improvements in extradition, master of science. University of north texas, 2005.
2. INTERPOL, first Interpol – Afripol counter terrorism operation, October 2022

المقالات

1. أحلام بوكروعة، آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي وأفريبول ودورها في مكافحة ظاهرة الإرهاب، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 34، العدد 04، 2020.
2. عائشة عبد الحميد، النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودورها في مجال التعاون القضائي الشرطي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 11، 2020.

التعاون الشرطي المؤسساتي لحوكمة الحدود -الإنتربول والأفريبول أنموذجا

3. عبد العزيز لزعر، رشيد زباني، آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي -الأفريبول-، مجلة متون. المجلد 14، العدد 03، 2021.
4. عبد القادر البقيرات، التعاون الأمني الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية. المجلد 46، العدد 2، 2009.
5. هند نجيب، الجرائم المستحدثة وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية، المجلة الجنائية القومية، المجلد 66، العدد 3، 2023.
6. ودرار أمين، الشرطة الجنائية الإفريقية -الأفريبول، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 34، العدد 01، 2020.

الندوات العلمية

1. النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "الأفريبول"، الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر، أديس أبابا (إثيوبيا)، 2017.
2. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2004.
3. عبد العزيز لزعر، رشيد زباني، "آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي -الأفريبول-"، مجلة متون. المجلد 14، العدد 03، 2021.
4. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر- المعرفة، يومي 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجنتان.

الأنشطة والرسائل الجامعية

1. فنور حاسين، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق، 2013.
2. معاذ زياد حمد علي أحمد، التعاون الشرطي الدولي ودوره في مكافحة الجريمة المنظمة في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2019.

المواد الإلكترونية

1. جابر غنيمي، "آليات التعاون الدولي الأمني"، العربي الإفريقي. في الموقع الإلكتروني: <https://www.arabafrikanews.com>، تاريخ الدخول: 2024-04-16، ساعة الدخول: 19:27.
2. جمال الحيدري، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، مجلة العلوم الأكاديمية العراقية، في الموقع الإلكتروني، <http://www.iasj.net>
3. جهاد فتحي، التهديدات السيبرانية بإفريقيا 2021، قراءة في تقرير الإنتربول، في الموقع الإلكتروني: <https://pharostudies.com/?p=8387>، تاريخ الدخول: 2024/02/16، ساعة الدخول: 10:10.
4. مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة. <https://arabgovernance.net>
5. المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "الجهاديون -ثقل الإرهاب في إفريقيا والتواجد العسكري الغربي"، في الموقع الإلكتروني: <https://www.europarabct.com/?p=92456>، تاريخ الدخول: 2024-04-16، ساعة الدخول: 12:09

6. ويندي ويليامز، توجهات الهجرة الواجب مراقبتها في عام 2024، المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، في الموقع الإلكتروني: <https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-2024/>

تاريخ الدخول: 2024/02/15